الجمعة 27-02-2009 العدد 12521
8

ورشة حول شروط استخدام الاملاك العامة

باسيل لوضع أطر تسمح للقطاع الخاص باستثمارها

رأى وزير الاتصالات جبران باسيل ان «ما ينقص تنفيذ هذه المشاريع هي التشريعات التي تسمح باستخدام البنى التحتية».

كلامه جاء في سياق الكلمة التي القاها في ورشة عمل التي عقدتها الهيئة الناظمة للاتصالات امس في فندق «روتانا جفينور»، وخصصتها لشرح مشروعي شروط استخدام الاملاك العامة وتحديد حاجات المباني الجديدة لخدمات الاتصال واطلاق خدمات «الحزمة العريضة».

وحضر الورشة الوزير باسيل، المدير العام للشؤون البلدية والقروية خليل حجل ممثلاً وزير الداخلية والبلديات زياد بارود، رئيسة دائرة الشؤون القانونية في الوزارة فيكي عازار، المدير العام للاستثمار عبد المنعم يوسف، مدير الانشاء والتجهيز في وزارة الاتصالات ناجي اندراوس، وممثلون ل: وزارة الطاقة والمياه، مجلس الانماء والاعمار، التنظيم المدني ونقابة المهندسين، وشخصيات.

شحادة

استهلت الورشة بكلمة لرئيس الهيئة الناظمة للاتصالات كمال شحادة شرح فيها «هدف الورشة الذي يصبو الى اعداد طرحين لتقديمهما الى مجلس الوزراء حول تجهيز الابنية الجديدة او الوصول الى الاملاك العامة».

وتحدث عن «أهمية هذين المشروعين للهيئة اللذين سيؤديان الى تحرير الحزمة العريضة للاتصالات بما فيها الاتصالات الدولية والشبكات الوطنية للحزمة العريضة».

واعلن انه «بناء على البيان الوزاري للحكومة والسياسة التي وضعت خلال قانون الاتصالات ٤٣١، وبناء على مشروع الهيئة المنظمة للاتصالات، ستعمد الهيئة الى اطلاق رخص للحزمة العريضة والتي ستوفر للبنان امكان المنافسة من خلال تقديم افضل خدمات الاتصالات بالتوازي مع أفضل الدول تطورا من ناحية التقنيات والخدمات».

ولفت الى «اهمية المشروع بالنسبة الى لبنان لانه سيسمح له بان يخطو خطوة كبيرة جدا ليلحق بالدول الاخرى في مجال الاتصالات»، مشدداً في هذا الاطار على حاجة الاقتصاد اللبناني والقطاع الخاص الى مثل هذا النوع من الخدمات التي تؤمنها الحزمة العريضة». واكد انه لا يمكن تطوير خدمات الحزمة العريضة الا من خلال سوق تنافسي يوفر افضل خدمات للمواطنين».

باسيل

ثم كانت كلمة للوزير باسيل رأى فيها ان «طريقة الافادة من استخدام هذه الاملاك تحتاج الى اعادة نظر لتحقق الافادة القصوى للمواطنين لتوفر من خلالها الخدمات اللازمة لكل الناس ولا سيما في المناطق النائية والبعيدة.

وتحدث عن «امكان الاشتراك مع شركة كهرباء لبنان للافادة من الشبكة الموجودة لديها والممتدة على مختلف الأراضي اللبنانية لامرار شبكات الانترنت»، كاشفاً عن «اقتراحات عديدة قدمت الى الوزارة من شركات عالمية في هذا الخصوص ومن دون اكلاف باهظة على الدولة».

ولفت الى انه طلب من شركتي «الفا» و«أم.تي.سي-تاتش» ان تضعا وحدة تنظيم في المباني الجديدة لها حتى لا تضطر الى دفع الاجرة مرة عن كل شركة، في وقت يمكننا التوفير والاسراع في العمل، والمواصفات تسمح بذلك».

ودعا القطاع الخاص الى «الافادة من الاملاك التابعة للدولة وكذلك المواطنين الذي يجب ان يكونوا المستفيد الاول في هذا المعنى». وتمنى ان «تتجسد هذه الافكار الى حقيقة وتتمكن من بدء تنفيذها في اقرب وقت، وتقديمها قريباً الى مجلس الوزراء لنقرها نهائياً».

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"